

الوظائف الصرفية وال نحوية لقواعد الإملاء العربي

الدكتور محمد أحمد أبو عيد*

الملخص

قصدت هذه الدراسة الكشف عن الوظائف الصرفية وال نحوية لقواعد الإملاء العربي، وذلك، بتبيان الحالة التي كانت عليها الكتابة العربية قبل التعقيد الإملائي، والحالة التي آلت إليها تلك الكتابة بعد التعقيد، ومن ثم، الكشف عن محاولات الإملائين في تثبيت أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، على أن يؤدي الشكل المعيار والمقياس وظيفة صرفية أو نحوية، أو أن يؤدي الوظيفتين كليهما. كما، وخلصت الدراسة إلى أن كثيراً من قواعد الإملاء قد وضعت في ضوء تأثير الإملائين بالقواعد الصرفية وال نحوية، وأدت على ذلك كله بشواهد نصية.

كلمات مفتاحية: الوظيفة، الصرف، النحو، القاعدة، الإملاء.

المقدمة:

يتفق اللسانيون المعاصرون على أن الكتابة نظام سيميولوجي آخر غير ذلك النظام اللغوي الذي تتمحور حوله اللسانيات^١، وعلى ذلك، فقواعد الإملاء ليست هي قواعد الصرف والنحو، ولا يفترض بها، أي قواعد الإملاء، أن تبني على تلك القواعد، أي القواعد الصرفية وال نحوية، بل يفترض بقواعد الإملاء أن تصف الحدث الكتابي، كما هو، بوصفه حدثاً يسجل المنطوق، لا أن تندفع لوصف وتحليل الوظائف الصرفية وال نحوية للغة.

وفي الوقت الذي تقر فيه اللسانيات المعاصرة حقيقة ذلك الانفصال بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، فإن اللسانيين العرب المعاصرين لا يفتاؤن يشيرون إلى تلك الحالة من الخلط بين الكتابة واللغة

* - أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
تاریخ الوصول: ٤/١٣/١٣٩٢ هـ.ش = ٢٠١٣/٠٧/٠٤ م تاریخ القبول: ٢٩/٠٢/١٣٩٣ هـ.ش = ٢٠١٤/٥/١٩

^١ - محمد أبو عيد، "تأثير الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصاترة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، ص ٢٠٩.

في ما أشجعه علماء العربية من مكتوبات، مع التبيه إلى ما جلبه هذا الخلط من أوهام وعدم وضوح في الأحكام والتصورات اللغوية^١. ولعل التعقيد للإملاء يأثر من القواعد الصرفية والنحوية من أظهر ما يؤشر على تلك الحالة من الخلط بين اللغة والكتابة، وعلى ذلك، فإن مهمة الدراسة الحالية تتركز في الكشف عن تلك الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء في العربية.

لقد بدأ التعقيد للإملاء العربي^٢ في القرن الثاني المجري^٣، وهو تعقيد جاء متساوياً ومرحلة التعقيد اللغوي، عامة، أو مرحلة إنتاج المؤلفات الصرفية والنحوية؛ وبطبيعة الحال، فإن الكتابة العربية عرفت الوجود قبل هذه المرحلة بعشرات السنين، على أقل تقدير، ومن ثم، فإن محاولة التعقيد الإملائي في تلك المرحلة كان يمكن لها أن تخضع لنوايس داخلية، أي لما هو متعلق بالنص المكتوب نفسه، وبأثر من الكتابة نفسها وقواعدها الذاتية الناظمة، فيقوم الإملائيون بوصف النظام الكتبي كما هو، وبعزل عن قواعد اللغة، وهذا هو الأصل، ولكن التعقيد الإملائي خضع لاعتبارات أخرى خارجية، تعود لطبيعة تلك المرحلة، ومنها التأثر بقواعد الصرفية والنحوية، ومن ثم، أصبح للكتابة العربية وجهان متمايزان، الكتابة قبل الإملاء، والكتابه بعد الإملاء. أما كتابة ما قبل الإملاء، فتمثل الكتابة العربية قبل أن تخضع لقواعد الصرسين والنحاة، وأما كتابة ما بعد الإملاء، فتمثل الكتابة بعد أن أحرى الصرسين والنحاة تعديلات عليها، فوضعوا لها قواعد صارمة، تأثرت بقواعد الصرفية والنحوية.

وإذا كان المدف الرئيسي من وضع الكتابة أن تمثل المستوى المنطوق من اللغة، فإن إفحام الاعتبارات الخارجية، ومنها القواعد الصرفية والنحوية في الإملاء أسلهم في قصور الكتابات التقليدية، مما جعل الكتابة تخرج عن الغاية التي وضعت من أجلها^٤. وعليه، يمكن القول، إن الكتابة العربية ظلت

^١ - رمضان عبد التواب، *فصل في فقه العربية*، ص ٣٦٩.

^٢ - تفصيل الدراسة بين مصطلحي "الكتابة" و"الإملاء"، باعتبار أن الكتابة سابقة للإملاء، وهي أي الكتابة محاولة ابن اللغة لتسجيل اللغة وتقييدها، أما "الإملاء" فتنتظر الدراسة إليه بوصفه علمًا يحاول واضعوه أن يقدعوا لما وصف من المكتوب، على أن يكون التعقيد معياريًّا، يثبت أشكالًا كتابية ويستبعد أخرى؛ ولعل هذه المقابلة بين الكتابة والإملاء تناقض تلك المقابلة بين اللغة وقواعد اللغة.

^٣ - غانم قدوري الحمد، *علم الكتابة العربية*، ص ١٠٨.

^٤ - محمد أبو عيد، *الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث*، ص ١٧.

على حالها تخضع لسياق التطور الطبيعي، حتى قام الصرفيون وال نحويون العرب بتعديلات واسعة عليها، وأخضعاها لتقعيد صارم في ضوء ما استقر لديهم من علوم الصرف والنحو^١. ومن ثم، ظهر إلى الوجود ما يعرف بالإملاء العربي.

ومن هنا، فإن الإشارات المتكررة عند الأقدمين، والتي ترد للربط بين الصرف والنحو من جهة، وبين الإملاء، من جهة أخرى، لا تقع إلا في باب إحضان الكتابة لأثر القواعد الصرفية والنحوية^٢، وهي ذات الإشارات المتكررة عند أفواج المعاصرين^٣.

وإذا كان ما هو متداول بين الدارسين هي تلك الحالة من الخلاف بين الصرفين والنحو في كثير من القضايا، فإن حالة الخلاف تلك انتقلت إلى ميدان التعقيد الإملائي. فقواعد الإملاء ليست موضع اتفاق بين العلماء، قديماً وحديثاً^٤، والخلاف في الإملاء العربي ما زال قائماً بين الأقطار العربية، بل وبين أبناء القطر الواحد، بل وبين أفراد الفئة الواحدة المتحانسة من المتعلمين، وإن أحداً من المتعلمين العرب لم يشعر، يوماً، أن المؤسسات الأكademie أو المحاجم اللغوية حسمت الرأي في القضايا الإملائية والكتابية^٥.

وللتمثيل على ذلك الخلاف، جاء في تقرير لجنة الإملاء بجمع اللغة العربية القاهري، الدورة الرابعة عشرة: "ومن حسن حظنا أن علماء الرسم لم يتركوا قاعدة إلا وقد اختلفوا فيها"^٦.

على أية حال، فإن تلك الحالة من الخلاف في القواعد الإملائية تشير إلى إمكانية النظر، وإعادة النظر، كرة بعد أخرى، بتلك القواعد، بل، وبإمكانية البحث عن الأصول التي دعت إلى وضع مثل هذه القواعد الإملائية، وهو ما تحاول الدراسة أن تقوم به عن طريق الكشف عن الوظائف الصرفية

^١ - غامق دوري الحمد، المرجع المذكور، ص ١١٠.

^٢ - جلال الدين السيوطي، هم الهوامع، شرح جمع الجواب في علم العربية، ص ٢٤٣.

^٣ - غامق دوري الحمد، المرجع المذكور، ص ١١٢.

^٤ - عبد العليم إبراهيم، الإملاء والتقييم في الكتابة العربية، ص ١٠٩.

^٥ - المرجع نفسه، ص ١١٠.

^٦ - المرجع نفسه، ص ١٠٩.

والنحوية لقواعد الإملاء العربي، وهو كشف يُؤشر على ما سبق شرحه من حالة الخلط بين المسطوق والمكتوب وقواعدهما عند الإملائيين.

وإذا كانت الدراسة الحالية تتجه إلى البرهنة على فرضيتها الأساس بالكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، فإنها ستوزع النقاش في ما يأتي من صفحات على محاور متعددة، وعلى الشاكلة الآتية:

الوظائف الصرفية والنحوية في كتابة الألف اللينة المتطرفة:

جاءت قواعد الألف اللينة، إملائياً، على النحو الآتي :

-الألف اللينة في الأفعال.

أ- تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بـألف، أَلْفَاً، إذا كانت منقلبة عن أصل واوي، كما في: دنا وسما وعلا.

ب- تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي الثلاثي المختوم بـألف، يَأَءِ، إذا كانت منقلبة عن أصل يائي، كما في: هوى وبرى وسعى.

ج- تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بـألف، يَأَءِ، إذا كان الحرف السابق للألف ليس الياء، كما في: استولى واسترضى والتقي.

د- تكتب الألف اللينة، في الفعل الماضي غير الثلاثي المختوم بـألف، أَلْفَاً، إذا كان الحرف قبل الألف الياء، كما في: تَرَيَّا.

-الألف اللينة في الأسماء المعربة.

أ- إذا كانت الألف اللينة واوية الأصل تكتب أَلْفَاً، كما في: عصا، علا، ذرا^١.

ب- إذا كانت الألف اللينة ذات أصل يائي تكتب بالياء، كما في: هدى، تقى، ورى^٢.

^١ - المرجع نفسه، ص ٧١.

^٢ - فاطمة النجار، الموجه في الإملاء، دروس إملائية بتخطيط تربوي سليم، ص ١٣٢.

^٣ - المرجع نفسه، ص ١٣٣.

ج-إذا كانت الأسماء المعرفة غير الثلاثية منتهية بـألف لينة ومسبقة بـياء تكتب ألفاً، كما في:
السجایا، المزایا^١، ويستثنى من ذلك الاسم العلم "یجیي"، فإنه قد كتب على هذا التحو "یجیي"، ليتميز
عن الفعل "یجیا"^٢.

د-إذا كانت الأسماء المعرفة فوق الثلاثية منتهية بـألف، وليس قبل الألف ياء، تكتب الألف ياء،
كما في: بشری، تتری، طوبی^٣.

على أية حال، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، وإن بدت مستقرة، إلا أن واقع الحال يؤشر
على خلاف ذلك؛ فخلافات الإملائيين في كتابة الألف المنقلبة عن ياء أو واو كبيرة جداً، ووصلت إلى
حد القول بأن جميع ما يكتب بالياء يجوز أن يكتب بالألف لأنه الأصل^٤، وهو قول يؤشر على جملة
من المعطيات، لعل أظهرها:

-إن الزعم بوجود قانون صارم يقضي بكتابة الألف اللينة ياءً، إذا كانت منقلبة عن ياء، وكتابتها
الفاً، إن كانت منقلبة عن واو؛ هو زعم يقبل التأمل والتدقيق.

-إن السماح بكتابة الألف اللينة ألفاً، بصرف النظر عن أصلها الواوي أو اليائي، يشي بإحساس
الإملائيين، بضرورة الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، ذلك أن الإملاء وجد ليمثل المنطوق
اللغوي لا أن يمثل قواعد الصرفين والنحو وافتراضهم، وعليه، فإن الألف، سواء أكانت قائمة أو
مقصورة، هي ألف، نطقاً، وذلك بعض الطرف عن أصلها المفترض.

-إن الاضطراب في القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة، إنما يمثل الاضطراب في كتابة ذات الألف
في النصوص العتيقة السابقة لقواعد الإملاء، إذ يلحظ الناظر فيها أن رسمي الألف القائمة /ا/، والألف
المقصورة /ا/، مثلت، بتبادل غير منتظم، صوت الألف، بعض النظر عن أصلها اليائي أو الواوي^٥.

^١ - المرجع نفسه، ص ١٣٤.

^٢ - المرجع نفسه، ص ١٣٥.

^٣ - عبد العليم إبراهيم، المرجع المذكور، ص ٧٠.

^٤ - غانم قديوري الحمد، المرجع المذكور، ص ١٤٢.

^٥ - حسين لافي، نظام الكتابة العربية، ص ٥٨.

-إن تخصيص الألف القائمة في مرحلة ما بعد التعقيد الإملائي لممثل الألف المنقلبة عن أصل واوی، وكذا تخصيص الألف المقصورة لممثل الألف المنقلبة عن أصل يائی، إنما هو إقحام لقواعد الصرف في قواعد الإملاء.

-لو أخذ الصرفيون بعيداً الفصل بين قواعد اللغة وقواعد الإملاء، لكانوا أمم خيارين؛ إما أن يحفظوا للألف شكلين كتابيين، كما هو وارد في نصوص ما قبل التعديد ودون الإلتفات لموضوع الأصل، وإما أن يثبتوا شكل الألف القائمة مثلاً وحيداً للألف أينما وردت وبغض النظر عن أصلها، أيضاً.

-اختار الإملائيون خياراً ثالثاً، يقضي بالاحتفاظ بالشكلين الكتابيين للألف، وكما وردت في نصوص ما قبل التعديد، مع الفصل بين الشكلين، بناءً على القواعد الصرفية في فصلها بين ما هو واوی الأصل أو يائی الأصل، وذلك كله بتخصيص رسم الألف القائمة، لممثل الألف المنقلبة عن واو، وتخصيص رسم الألف المقصورة لممثل الألف المنقلبة عن ياء.

وعليه، فإنَّ كتابة الألف، بناءً على الأصل اليائي أو الواوی، ليس إلا من عمل الصرفيين، وليس له ما يعده في واقع المكتوبات العتيقة، فالكلمات ذات الأصل الواوی المفترض، إنما كتبت ألفها اللينة ألفاً، ثمثلاً لما ينطق، وكما هو معروف ومتداول في كل الأروقة، فإن ما جاء على أصله، لا يسأل عن علته. أما الكلمات المنتهية بالألف المقصورة، فكانت ألفها على هذا النحو من باب تنوع الأشكال الكتابية الممثلة لصوت لغوي واحد، فإلى جانب الألف المقصورة مثلاً لصوت الألف (الفتحة الطويلة)، مثل الرسم العثماني الصوت نفسه بالحرف (و)، وذلك، كما في: "الصلة" و "الزكوة"؛ ولعل هذا التعدد للأشكال الكتابية يعود إلى مرحلة لغوية معينة، كانت فيها الألف القائمة تمثل صوتاً يتباين عن الصوت الذي تمثله الألف المقصورة، والواو، وفي مرحلة تالية، حدث تغير صوتي بتطور الصوت الذي تمثله الألف المقصورة ليصبح فتحة طويلة، دون أن يواكب هذا التطور الصوتي تطور في الشكل الكتابي، إذ إن اللغة المنطقية في حالة تغير مستمر، في حين تستمرة الكتابة في المحافظة على شكل ثابت مستقر. ولعل هذا التحليل يتفق مع القول بأن هذه الألف كانت تنطق ياء شبه حركة /ي/، ومن ثم، فمن الطبيعي، والحالة هذه أن يشار إلى الياء برميمها المعروف (ى)، وذلك من باب المطابقة التامة بين

المسطوق والمكتوب، عملاً بما وضعت من أحجنه الأبيجديات والكتابة، وفي مرحلة أخرى لاحقة تطور صوت الياء في تلك الموضع، ليصبح فتحة طويلة (ألف لينة)، ولم يواكب التطور الصوتي في صوت الياء تطور في رسماها المكتوب، ومن ثم، ظهر الرمز (ى)، ليشير إلى الفتحة الطويلة في بعض السياقات الكتابية^١.

ومن هنا، يمكن للدراسة أن تصف الألف المقصورة بأها ركام أو راسب كتابي، يؤشر على مرحلة كان فيها الرسم (ى) يمثل صوتاً مغايراً لصوت الفتحة الطويلة الممثلة برسم **الألف القائمة**؛ إن أركيولوجيا الكتابة، هنا، وإن أشارت إلى أصل يائي أو شبيه باليائي للألف المقصورة، إلا أن إشارتها تتعارض مع ذلك الرعم بأن كل ألف قائمة أصلها واو، وكل ألف مقصورة أصلها ياء.

وعليه، فإن القواعد الخاصة بكتابة الألف اللينة لم تُنطِّل اللثام عن الأطوار المختلفة التي مرت بها الكتابة العربية، بل حاولت تفسير التنوع في تمثيل الفتحة الطويلة كتابياً (ا) و (ى) اتكاءً على مقولات صرفية، مع أن الوصف للظاهرة كان يمكن له أن يكتفي بالإقرار برسمين خطبيين، يمثلان الفتحة الطويلة: ألف قائمة مثل أصيل لنطق الفتحة الطويلة، وألف تاريخية راسب لمرحلة لغوية وكتابية معينة، وذلك قياساً على الإقرار بتمثيل الرسم الكتابي الواحد لصوتين مختلفين، كما في رسم الواو (و) الذي يمثل الواو الحركة وشبيه الحركة، وكما في رسم الياء (ي) الذي يمثل الياء الحركة وشبيه الحركة.

ومن التوظيفات ذاتية الشيوع لشكلي الألف القائمة والمقصورة، تحصيص الشكل الكتابي "يجي" ليشير إلى الاسم، في حين خصص الشكل (يجيما) للفعل، وهو توظيف صرفي واضح للتباين بين الألفين، بمدف الفصل بين الصيغتين الاسمية والفعلية.

إن مثل هذا التوظيف الصرفي لعدد الشكل الكتابي للألف إنما يقوم على غض الصرفين النظر عن حالتي الكتابة العربية قبل التعديد الإملائي وبعده، وهو، من جهة أخرى، توظيف يقوم على تفسير الاختلاف في الكتابة بقواعد صرفية ونحوية.

وفي السياق نفسه، وما يؤشر على حالة الانفصال بين الكتابة قبل التعديد والكتابة بعد التعديد، أن الكلمة المنتهية بالألف المقصورة، إذا اتصل بما ضمير رسمت الألف المقصورة فيها أغاً قائمة، فتكتب

^١ - محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٣.

هو واك وفتاك في الأسماء، و"رماك" و"هداك" ، في الأفعال؛ هذا بعد مرحلة التعقيد الإملائي، أما قبل التعقيد، وفي "رسم المصحف"، عياناً، فإن الألف المقصورة، في هذه الحالة، لا ترسم أبداً قائمة، بل تبقى مقصورة^٢، وعليه، فإن عمل الإملائيين، هنا، كان بتشييت شكل كتابي واحد، نظر إليه على أنه القاعدة أو المعيار.

الوظائف الصرفية وال نحوية في كتابة الألف الفارقة:

-الألف الفارقة بعد واو الجماعة:

تكتب الألف الفارقة أو ألف التفريق، وفق اصطلاح الإملائيين، بعد واو الجماعة التي تتصل بالأفعال، كما في: "بذلوا، أن يعملوا، اجتهدوا"، وتسمى الألف الفارقة، لأنها تفرق بين الواو التي هي من أصل الفعل، كما في: "يدعوا" و"واو" الفاعل التي هي زائدة.

إن نظرة عجل إلى واقع الكتابة العربية قبل التعقيد الإملائي، مثلاً برسم المصحف العثماني وبغيره من المكتوبات، ترينا أن ما قيل عن الألف الفارقة إنما يعززه التأمل والتدقيق، فهذه الألف كانت تزاد بعد كثير من الواوات، سواء في ذلك، وكانت الواو أصلية أم زائدة^٣.

وأما دورها الوظيفي بالتفريق بين الواو الأصلية والزائدة، وهو دور صرفي، فلم يستند إليها إلا بعد التعقيد الإملائي، أي بعد إقحام القواعد الصرفية في الإملاء، فأصبح للألف عمل ليس من طبيعة الكتابة، وليس من صنعها، بل هو من صنع الصرفيين. وبذلك ثبتت الألف بعد الواو إذا كانت الواو زائدة، وحذفت بعد الواو إذا كانت الواو أصلية، في حين احتفظ الرسم العثماني بحالة من عدم الاستقرار في رسماها أو في حذفها بعد الواو، مؤشراً بذلك على الحقيقة العلمية ساطعة الظهور.

-الوظيفة نحوية في الألف الفارقة في "مائة":

يرى الإملائيون العرب أن الألف في "مائة" هي ألف فارقة، إذ هي تفرق بين "مائة" و"منه"^٤، وعليه، فهي، تقوم بوظيفة نحوية تمثل في الفصل بين الاسم وشبه الجملة.

^٢ - غانم قدوري الحمد، المرجع نفسه، ص ١٤١.

^٣ - أحمد قبيش، الإملاء العربي، نشأته وقواعده ومفرداته وتمارينه، ص ٧٨.

^٤ - حسين لافي، نظام الكتابة العربية، ص ٦٤.

^٥ - حسين والي، كتاب الإملاء، ص ٧٣.

والحق، كما يرى الدارس، أن الألف في هذا الموضع ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة نحوية في الفصل بين (مائة) و(منه)، بل هي ألف تاريخية تراثية أو هي راسب لغوي تاريخي، يشير إلى ذلك المورث الكتافي الذي ورثه الكتابة العربية عن شقيقتها السريانية، إذ إننا نجد الكتابة السريانية احتفظت بالكلمة ذاتها "مائة" على الشاكلة نفسها التي ترد عليها في العربية^٦، ومن ثم، فإن غض الإملائين العرب الطرف عن الكتابات السامية، هو ما دفع بهم إلى البحث عن تفسير للظواهر الكتابية، في ضوء القواعد النحوية، فراحوا يهبون هذه الألف في هذا الموضع تلك الوظيفة النحوية، وهو ما تقضيه الدراسة الحالية.

الوظائف النحوية والصرفية للواو الفارقة:

-الواو في عمرو:

تزداد الواو في كلمة "عمرو" ، وفق قواعد الإملائين، لفارق بينها وبين "عم" الاسم المنoun من الصرف^٧؛ وبهذا النظر، فإن للواو في "عمرو" وظيفتين:

-وظيفة صرفية تمثلت في الفصل بين صيغتين اسميتين، هما: "عمرو" و"عم".

-وظيفة نحوية تمثلت في تبيان العالمة الإعرابية التي ينبغي لها أن تظهر على أواخر الكلم.

إن هذه الواو، وفق ما ترى الدراسات المعاصرة، ليست فارقة، وإنما هي أثر لمجيء آرامي نبطي دال على حالة إعرابية، ومثل كلمة "عمرو" عشرات من أسماء الشخص البدوية لا تزال باقية إلى اليوم في بادية الشام والجزيرة العربية، وهي أسماء حية، الواو في كتابتها ذات مقابل صوتي حقيقي، وذلك من مثل: سعدو، خبرو، هبو، عبدو، زيدو، كلبو، ملcko، ومثلها، أيضاً، العلم عمرو، إذ له نطقان بإظهار الواو وعدمه^٨، وأما إظهار الواو فيجعل الكلمة راسباً لغويّاً نبطياً، توافق فيه المنطوق والمكتوب، وبعبارة أخرى، توافقت فيه أركيولوجيا اللغة وأركيولوجيا الكتابة؛ وأما عدم الإظهار، فنطق عربى

^٦ - محمد أبو عيد، الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٨٦.

^٧ - أحمد قبش، المرجع المذكور، ص ٧٨.

^٨ - حسين لافي، نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٦٢.

خالص للكلمة، انفصلت فيه أركيولوجيا اللغة عن أركيولوجيا الكتابة، وبتعبير آخر، تغير النطق، وحافظت الكتابة، كعادتها، على شكلها الثابت.

وعليه، فإن الدراسة الحالية تتفق مع الرأي المسطور، أعلاه، بأن الواو في "عمرو" ليست واواً فارقة، وليس مصطلح "فارقة" هنا إلا مصطلحاً من صنيع الصرفيين والنحاة لا غير، وكان غرضهم من ذلك أن استعنوا بالكتابية للفصل بين شكلين صرفيين، هما: "عمرو" و"عمر"، وكذا، بيان المنou من الصرف منها من المتصوف، وهو توظيف صري ونحوي مزدوج لقواعد الإملاء.

-الواو في أولى:

تزاد الواو في "أولى" الإشارية فرقاً بينها وبين "إلى" الجارة، ولم تزد في الجارة، لأنها حرف، والاسم أولى^٩، هذا باعتبار النحاة، أي إن الواو هنا تؤدي وظيفة صرفية، هي الفصل بين الصيغة الاسمية والصيغة الحرافية، وعلى المثال نفسه تزداد الواو في أولات حملاً على المذكر في أولى^{١٠}، إن ما تراه الدراسة أن الواو هنا حالها كحال شقيقاتها من الواوات، فهي ليست فارقة، ولا تؤدي وظيفة صرفية، ولكنها تشير إلى طور مرت به الكتابة العربية، كانت فيه تزعزع إلى تقليل الحركات في البنية الكتابية، ونتيجةً للخلط في النطق بين الضمتيين القصيرة والطويلة واللتين لا يفصل بينهما إلا المدة الزمنية، ظهر الشكalan الكتابيان: "أولى" و"أولات".

الوظيفية النحوية في كتابة إذن (إذاً):

استقرت القاعدة الإملائية الخاصة بـ "إذن" عند كثير من الإملائيين، على النحو الآتي:

- تكتب إذن بالتون إذاً كانت ناصبة للفعل المضارع، نحو: أدرس إذن تنجح، وإذا لم تكن ناصبة كتبت بـ التنوين، نحو: أخفق التلميذ في دروسه، إذا هو المسؤول عن فشله^{١١}.

^٩ - حسين والي، المرجع المذكور، ص ٨٠.

^{١٠} - المرجع نفسه، ص ٨١.

^{١١} - عبد السلام هارون، قواعد الإملاء، ص ٣٤.

إن القاعدة المشروحة، أعلاه، لا تصف واقع الكتابة العربية قبل التعنيد الإملائي أو بعده، إذ إنما، أي القاعدة، تخترق من جهات عدة:

- أ. جاء رسم المصحف السابق للتعنيد الإملائي بالألف مطلقاً "إذا" ^{١٢}.
- ب. كتبها أهل الكوفة نون مطلقاً، ليفرقوا، أولاً، بينها وبين إذا الفجائية والظرفية، وأنما، ثانياً، أي إذن، حرف كأن ولن، والحرف لا يدخله تنوين ^{١٣}، إن الكتابة الكوفية هذه، خرق للقاعدة، أعلاه، من جهة، وتوظيف للقواعد الصرفية وال نحوية الكوفية في الإملاء، من جهة أخرى، وهو أثر وظف هذه المرة ليفرق بين "إذن" الحرفية و "إذا" الإسمية، أي للفصل بين صيغتين صرفيتين، وللفصل أيضاً بين مُختلفين في العمل التحوي.
- ج. نقل عن المبرد، وهو من البصريين، أنه قال: "أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنما مثل أن ولن" ^{١٤}.

د. يرى بعض المعاصرین أن تكتب "إذن" بالنون مطلقاً ^{١٥}، ومن أولئك إميل يعقوب، إذ رأى ذلك، تمثيلاً للمنطق، من جهة، وفرقًا بين تنوين "إذن" وتنوين النصب اللاحق بأواخر الكلمات، من جهة أخرى ^{١٦}. وهو توظيف صرفي و نحوي آخر، للاختلاف في كتابة "إذن" و "إذا". إن كل أولئك الخروقات توشر على أن رسم "إذن" بالنون لأنما عاملة، ورسمها بالألف لأنما هاملة، إنما هو من صنيع النحاة، وحدهم، وهو، "بالمجملة"، يؤكّد تلك الفرضية التي انطلقت منها الدراسة في الكشف عن الوظائف الصرفية وال نحوية للإملاء العربي، إذ جاء توظيف الإملاء، هنا، بوهب كل من "إذن" و "إذا" وظائف نحوية، تسعى للفصل بين ما هو عامل وما هو هامل، وفق نظرية العمل التحوي.

الوظائف الصرفية وال نحوية في كتابة التنوين ^{١٧}

^{١٢} - المرجع نفسه، ص ٣٤.

^{١٣} - حسين والي، المرجع المذكور، ص ٦٩ - ٧٠.

^{١٤} - إميل يعقوب، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، ص ٧٦.

^{١٥} - المرجع نفسه، ص ٧٦.

^{١٦} - المرجع نفسه، ص ٧٦.

^{١٧} - تعامل النحاة العرب مع التنوين، كتابياً، بإضافة حركة أخرى لحركة الإعراب الأصلية، مع أن التنوين، من وجهة

التنوين، صوتياً، نون لاحقة للعلامة الإعرابية، ولكنه لم يرسم في الإملاء العربي نوناً، وإنما رسم بتكرار حركة الإعراب، مسبوقة بالألف، في بعض الأنساق، ولو كتب التنوين في: كتبُ، طربُ، على نحو: "كتُبُن" و "طربُن"، أي: بطريقة صوتية، طابق فيها المنطق المكتوب، لتغيير الشكل الكتائي للاسم، ولم يعد شكلاً مميزاً للنظر، وعليه، فإن الكتابة على هذا النحو: "كتُبُن" و "طربُن" وما شاكلهما، تخلق لبساً في الفصل بين الاسم والفعل، على المستوى المكتوب، ذلك أنك إذا ما كتبت التنوين نوناً، فإنك لن تفصل نون التنوين عن نون النسوة، وسيقرأ المرء كلمات من مثل: "كتُبُن" و "طربُن"، تارة على الاسمية وتارة على الفعلية؛ إن عالمة التنوين في "كتب" و "طرب" ، وإلى جانب ما تمثله من قيمة صوتية، فإنها تقوم بوظيفة صرفية نحوية مزدوجة، إذ تفصل بين الفعل والاسم، من جهة، وتفسر ملامح العمل النحوي من جهة أخرى^{١٨}. إن هذا التحليل للتنوين من الناحية الكتائية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار، أن عالمة التنوين لم تكن متضمنة في المكتوبات العربية في مرحلة ما قبل التعقيد للإملاء، وإنما هي من صنيع النحاة، فإنه، أي: التحليل ذاته، يكشف عن التوظيفات الصرفية والنحوية لتلك العالمة.

الوظيفة الصرفية في كتابة التاء المربوطة والمفتوحة:

يصف الإملائيون كتابة التاء المربوطة والتاء المفتوحة على النحو الآتي:

- تكتب التاء في آخر الكلمة تاء مربوطة أو تاء مفتوحة مبسوطة.

- التاء المربوطة، هي تاء تلفظ هاء عند الوقف، وتكتب إما (ة) أو (ةٌ).

- التاء المفتوحة، هي تاء تلفظ تاء عند الوقف وتكتب (ت٠).

إن ما وضعه الإملائيون من قواعد تصف كتابة التاء المربوطة والمفتوحة هو ما جعل الشكل الكتائي للتاء يقوم بوظيفتين، أما الوظيفة الأولى فصوتية، وتتمثل في الفصل بين صوتي التاء والهاء عند الوقف،

صوتية معاصرة، ليس إلا نوناً أضيفت للكلمة، وذلك كما تكشف عنه الكتابة الصوتية:

$$\text{Katibu} + n = \text{Katibun}$$

^{١٨} - مصطفى حركات، الكتابة والقراءة وقضايا الخط العربي، ص ٣٠ - ٣١.

^{١٩} - عمر سليمان و محمود صبيحي، الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية، ص ٤٠ .

^{٢٠} - فاطمة النجار، المرجع المذكور، ص ٤٩ .

وأما الوظيفة الصرفية، فتتحقق في الفصل بين الاسم والفعل، إذ حرص الإملائيون الثناء المفتوحة للأفعال، في حين خصصت الثناء المربوطة للأسماء، ومن ثم، فإن الناظر، وفي ظل غياب التمثيل الخطى للحركات القصيرة، سيُفرق بين الكلمتين "العبة" و"العبت"، على أن الأولى منها اسم، والثانية فعل، وذلك لم يكن إلا بسبب تغير الشكل الكتابي للثاء.

إن هذه الوظيفة الصرفية التي قام بها الشكل الكتابي للثاء، إنما هي وظيفة أُسندت إليها من قبل الصرفين والنحاة في مرحلة ما بعد التعقيد الإملائي، أما في مرحلة ما قبل التعقيد فلم يكن الأمر كما جاء في قواعد الإملائيين، بدليل أن النصوص العتيقة احتوت على شواهد لكلمات أسماء من مثل: "رحمت، سنت، كلمنت، شجرت، أمرأت"^{٢١}، إن هذه الكلمات وأضراها مما جاء بتاء مفتوحة، إنما هي استمرار لوروث نبطي^{٢٢}، وهو يشير بالجملة إلى حالة فوضى في كتابة الثناء قبل التعقيد الإملائي، وعدم انتظام كتابتها على النحو الذي وضعه الإملائيون العرب، وهم من أقحم القواعد الصرفية والنحوية في الكتابة والإملاء.

فالثاء لها شكل في بداية الكلمة (ـتـ) وفي وسطها (ـتـ)، ولها شكلان في آخرها (ـةـ) و(ـتـ)، ولكن الإملائيين فضلوا بين الشكلين الآخرين، متجاوزين نصوص ما قبل التعقيد، لغرض صرفي^{٢٣}، كما يظهر في الفصل بين الكلمتين: "العبة" و"العبت"، وما شاكلهما من كلمات.

الوظيفة اللغوية في كتابة: ثمة وثُمت.

قرر الإملائيون أن (ثَمَّة) الظرفية المفتوحة الأول تكتب تاؤها مربوطة، فرقاً بينها وبين حرف العطف المضموم الأول (ثُمِّت)^{٢٤}، وهو قياس من الإملائيين على الحالة السابقة في الفصل بين الثناء المفتوحة والثاء المربوطة، وهو فصل وظف، صرفاً، ليُفرق بين الاسم والحرف.

^{٢١} - أبو عمرو الداني، الحكم في نقط المصحف، ص ٧٧-٧٩.

^{٢٢} - صلاح الدين المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، ص ١٩.

^{٢٣} - مصطفى حركات، المرجع المذكور، ص ٣٠.

^{٢٤} - مصطفى حركات، المرجع المذكور، ص ٣٠.

الخاتمة:

حاصل التكلم في ما دار من نقاش في محاور سلفت أن الإملائيين العرب والذين كانوا أنفسهم نحويين وصرفيين، لم يلتقطوا، عند وضعهم لقواعد الإملاء، إلى الجوانب التاريخية للكتابة العربية، ولم يصفوا، بدقة، ما هو مكتوب، ولم يفصلوا الكتابة عن اللغة، ومن هنا، فإنهم لم يفصلوا قواعد الإملاء عن قواعد اللغة، بل هم أقحموا قواعد اللغة في الكتابة والإملاء، مما جعل الإملاء العربي، في مواضع كثيرة، يشير إلى قواعد التحويين أكثر مما يصف واقعاً كتابياً ملمساً.

وهو ما جعل قواعد الإملاء تتخالف، في كثير من الحالات، وواقع الكتابة، فجاء الإملاء، كما النحو العربي، معيارياً في طابعه العام، يحاول تقييس أشكال كتابية محددة على حساب أشكال أخرى، بل هو يحاول أن يفرض أشكالاً ويقصي أشكالاً، كل ذلك باعتبار أن الشكل المفروض هو المعيار، وعليه يجري القياس.

إن ما ذهب إليه الدارس في هذه الأوراق لا يستهدف قواعد الإملاء المستقرة، ولا يحاول تغييرها، بل هو، أي الدارس، يحاول الكشف عن حقيقة علمية، تمثل في الكشف عن الوظائف الصرفية والنحوية للإملاء العربي.

قائمة المصادر والمراجع:

- ١- إبراهيم، عبد العليم، **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٥.
- ٢- أبو عيد، محمد، "أثر الكتابة الأبجدية في تحليل الأصوات الصائبة عند علماء العربية القدماء"، مجلة جامعة قطر للآداب، المجلد ٢٨، السنة ٢٠٠٦، ص ٢٠٧ - ٢٣٠.
- ٣- أبو عيد، محمد، **الأبجدية العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٨.
- ٤- حركات، مصطفى، **الكتابة القراءة وقضايا الخط العربي**، الطبعة الأولى، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٩٨.
- ٥- الحمد، غانم قدوري، **علم الكتابة العربية**، الطبعة الأولى، عمان: دار عمار، ٢٠٠٤.
- ٦- الداي، أبو عمرو، **المحكم في نقط المصحف**، ت ٤٤ هـ - ٥٣ م، الطبعة الأولى ، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦.
- ٧- الروسان، سليم، **أساسيات في تعليم مبادئ الإملاء والترقيم**، (د.ط)، عمان: (د.ن)، ١٩٨٨.
- ٨- سليمان، عمر، وصيني، محمود، **الإملاء الوظيفي للمستوى المتوسط من غير الناطقين بالعربية**، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١.
- ٩- السيوطي، جلال الدين، **هعم الموامع، شرح جمع الجماع في علم العربية**، ت ١١ هـ - ١٥٠ م، (د.ط)، مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٠٩.
- ١٠- عبد التواب، رمضان، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩.
- ١١- قبش، أحمد، **الإملاء العربي**، نشأته وقواعده ومفراداته ومقارنته، (د.ط)، دمشق، ١٩٧٧.
- ١٢- لافي، حسين، **نظام الكتابة العربية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الأردن: جامعة اليرموك، ٢٠٠٦.

- ١٣- المنجد، صلاح الدين، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتاب ، ١٩٧٢ .
- ١٤- النجار، فاطمة، الموجه في الإملاء دروس إملائية بتحطيط تربوي سليم، الطبعة الأولى ، القاهرة: دار البيان ، ١٩٨٣ .
- ١٥- هارون، عبد السلام، قواعد الإملاء، الطبعة الأولى ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣ .
- ١٦- والي، حسين، كتاب الإملاء، الطبعة الأولى ، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦ .
- ١٧- يعقوب، إميل، الخط العربي، نشأته، تطوراته، مشكلاته، دعوات إصلاحه، الطبعة الأولى، طرابلس : حروف برس ، ١٩٨٦ .

کاربردهای صرف و نحو در قواعد املاء عربی

دکتر محمد احمد أبو عیید*

چکیده:

این تحقیق در صدد تشخیص کاربردهای صرف و نحو در قواعد املاء عربی است. که با بیان و مقایسه وضعیت نگارش عربی پیش از قانونمند کردن املاء نسبت به وضعیت آن پس از قانونمندی املاء صورت می‌گیرد. و نیز در پی تشخیص تلاش‌های متخصصین املاء در وضع شکل‌های معین و مشخصی است که کاربرد صرفی یا نحوی یا هر دو را باهم ادا نمایند.

مقاله حاضر در این حقیقت خلاصه می‌گردد که بسیاری از قواعد املاء در پرتو تأثیر علماء املاء از قواعد صرف و نحو وضع شده است. و نگارنده مقاله برای همه آن موارد، شواهد متنی آورده است.

كلید واژه ها: کاربرد، صرف، نحو، قاعده، املاء

* - دانشیار دانشگاه کاربردی «البلقاء» اردن. abueidmohammad@yahoo.com

تاریخ دریافت: ۱۳۹۲/۰۴/۱۴. ه.ش = ۰۷/۰۴/۱۳۹۳ تاریخ پذیرش: ۲۹/۰۲/۱۹ ه.ش = ۱۹/۰۵/۱۴ م

Abstracts in English

Morphological and Syntactic Bases of Arabic Dictation Rules

By: Mohammad Ahmad Abu Eid*

Abstract

This study aims at examining the morphological and syntactic bases of Arabic spelling rules. It describes the state of Arabic script before the authorization of the present dictation rules and the resulting state of Arabic spelling after the rules were laid down. It also aims at investigating the attempts writing and spelling experts make to establish specific writing forms which accord with both morphological or grammatical features and properties of the items. The study concludes that many spelling rules have been established because the experts have considered the morphological and grammatical of the words concerned. The article also provides textual examples in all cases.

Keywords: Function, Syntax, Morphology, Rule, Spelling.

* - Associate Professor, Al-Balqa' Applied University, Jordon.